فشل تمديد الهدنة وأسباب تهديدات الحوثي للشركات النفطية والملاحة الدولية

للمشاط وحكومته: جنوب اليوم نار موقدة أحرقت شرعية الإخوان وستحرقكم إذا تعديتم الحدود

● ما موقف الجنوب في حال قبول شروط الحوثي بدفع الرواتب وتقاسم إيرادات النفط والغاز؟

● الرئيس الزبيدي: ندعم السلام ووقف الحرب ولدينا خياراتنا لحماية أمننا

● الجنوب طوى صفحة شرعية الإخوان وقطع «البزبور» عن الحوثي

الأمناء تقرير/ سالم لعور:

في الثاني من أكتوبر الجاري أعلنت الأمم المتحدة انتهاء الهدنة بين أطراف النزاع، الممتدة قرابة 6 أشهر منذ 2 أبريل الماضي، وبانتهاء الهدنة هدّد الحوثي المدعوم إيرانيا باستهداف الشركات النفطية العاملة بالإمارات والسعودية، ووجهوا تحذيرات للشركات النفطية النشطة باليمن. ولم تكن التهديدات الحوثية مفاجئة لكثير من الأطراف التي تدرك نهج الجماعة القائم على «الابتزاز» لتحقيق المكاسب.

ومن أبرز نتائج التحذيرات التي طالت أيضاً شركات النفط الأجنبية العاملة بإنتاج النفط وتصديره إرغام بعضها على تعليق أنشطتها في محافظات الجنوب، إذ دفعت بناقلة نفطية صينية وصلت الأحد قبل الماضي إلى ميناء الضبة بحضرموت لنقل أكثر من مليونَي برميل من النفط الخام إلى تعليق عملها.

وبالمثل، قرّرت سفينة يونانية، الإثنين قبل الماضي، البقاء بعيدة من موانئ محافظة شبوة، حيث كان يُفترض أن تُحمّل شحنة نفط.

وقالت مصادر ملاحية إن السفن التي كان يتوقع وصولها الأسبوع الماضي إلى حضرموت لتحميل نفط خام، أرسلت إشعارات تفيد بعدم دخولها الموانئ النفطية الشرقية حتى إشعار آخر بعد تلقي شركات الملاحة والشركات النفطية المحلّية والأجنبية العاملة بإنتاج النفط وتصديره إنذارات نهائية من قِبَل اللجنة الاقتصادية العليا في حكومة صنعاء الانقلابية خلال الأيام الماضية، طالبتها فيها بـ(تعليق جميع الأعمال المرتبطة بعمليات نهب الثروة السيادية) حسب تعبيرها، محذّرة إيّاها من مغبّة عدم الالتزام بتلك التوصيات، حفاظاً على مصالحها.

خطورة استهداف الملاحة

واستنكرت حكومة المناصفة تحذيرات الحوثي، ووصفتها بأنها «تهديدات خطيرة تستهدف الملاحة الدولية»، داعيةً الولايات المتحدة إلى إعادة إدراج الحوثي في قوائم الإرهاب.

من جانبها، استدعت الرياض، أخيراً، عشرات القيادات العسكرية بالمناطق المحررة، وعلى رأسها وزير الدفاع محسن الداعري، لتدارُس الترتيبات العسكرية في جبهات الداخل، وخاصّة في مأرب والساحل الغربي اليمنيتين ويافع والضالع الجنوبيتين.

وتمّت، خلال اليومين الماضيين، مناقشة الخطط العملياتية المستقبلية بالجبهات في مقرّ قيادة القوات المشتركة في الرياض السعودية.

دفع رواتب مقاتلي الحوثي وتزايد مؤشرات عودة القتال

وتتلاشى فرص السلام يوماً بعد يوم بفعل تعنت الحوثي ورفضهم مقترحات المبعوث الأممي بتمديد وتوسيع الهدنة، ومع هذا الموقف تزايدت مؤشرات التصعيد العسكري وعودة القتال بجبهات التماس التي شهدت مواجهات عنيفة وخاصة بالحدود الجنوبية كجبهات الحد بيافع والضالع وعقبة ثرة بلودر.

وبعد قرابة أسبوعين على انتهاء الهدنة ومحاولة الوسطاء الدوليين والإقليميين تمديدها إلا أن تمسك الحوثي بشروطه التي وصفت بالمتطرفة وتأكيد الوسطاء باستحالة قبولها، أوصدت معظم الأبواب أمام مساعي السلام، وتعالت معها لغة الحوثي بالعودة إلى القتال إذا ما رفضت الحكومة والمجتمع الدولي مطلب دفع رواتب مقاتليهم وإعطائهم نسبة من العائدات النفطية، في حين يواصل المبعوث هانس غروندبورغ محاولته الأخيرة لإثناء الحوثي عن مواقفهم وإقناعهم بالقبول بخطته.

المحاولة الأخيرة لهانس تزامنت مع تهديد قادة الحوثي بالعودة إلى الحرب وتأكيدهم على العودة القتال، وطالت تهديداتهم حركة التجارة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

التمسك بالسلام وتعثر الجهد الأممي

وفي الجانب الآخر أعاد المجلس الرئاسي التأكيد على تمسكه والحكومة بنهج السلام العادل والشامل والمستدام المبني لتطلعات الشعب باستعادة مؤسسات الدولة وإنهاء الانقلاب، لكنه أعرب عن بالغ أسفه لتعثر جهود المبعوث الأممي بتمديد الهدنة، بسبب تعنت الحوثي، وإمعانهم في إراقة مزيد من الدماء، ومفاقمة أسوأ أزمة إنسانية بالعالم.

وفيما أثنى الرئاسي على مواقف المجتمع الدولي، اعتبر أن هذا الموقف لا يكفي، وأبدى استغرابه من التبريرات التي ساقها قادة الحوثي للانسحاب من اتفاق الهدنة.

وحمل الرئاسي الحوثي مسؤولية التفريط بالمكاسب الكبيرة التي حققتها الهدنة للسكان في مناطق سيطرتها، وإذ دان المجلس التهديدات التي أطلقتها قيادات الحوثي ضد المؤسسات السيادية الوطنية، ودول الجوار، وخطوط الملاحة الدولية، أكد الرئاسي التزام الدولة بالدفاع عن المصالح العليا للبلاد، وردع أي تصعيد عدائي.

وحسب مصادر سياسية فإن الموقف الدولي الحاسم بمواجهة مطالب الحوثي المتعلقة بصرف رواتب العسكريين وموظفي الخدمة المدنية ربما يدفع باتجاه تجاوز هذه العقبة من خلال الاتصالات القائمة.

ويلوح بالافق السياسي أن مرحلة «عضّ الأصابع» الممتدّة منذ الثاني من الشهر الجاري، مرشّحة لتشهد «أعمالاً ميدانية تحذيرية» مرتبطة بشكل مباشر بحدود هذه المرحلة ومتطلباتها، قبل أن يعود الجميع سريعاً إلى اعتماد إحدى التسويات التي ينشط الوسطاء في تسويقها بين الأطراف. وفيما يبدي الحوثي استعداده لجميع السيناريوات، فإن الطرف الآخر المتمثل في المجلس الرئاسي لا يزال على رفضه التجاوب مع مبادرة معدّلة اقترحها المبعوث الأممي هانس تتضمّن الموافقة على صرف رواتب الموظّفين العسكريين بالمناطق الخاضعة للحوثي، وفقاً لكشوفات عام 2014م.

وقالت من مصدر مقرّب من حكومة عدن أن «الرئاسي» رفض المقترحات الأممية الجديدة بإيعاز من السعودية، وتَمسّك بالموافقة على صرف رواتب الموظّفين الحكوميين العاملين بالقطاع المدني حصراً من موارد ميناء الحديدة، فيما وَصف العسكريين السابقين بأنهم «مقاتلو الحوثي»، معتبراً أن صرف رواتب نحو 653 ألف منهم، سيعني استمرار الحرب.

رد المجلس الرئاسي

وخلال لقاءه بالقائم بأعمال سفير روسيا الاتحادية يفغيني كودروف جدد الرئيس عيدروس الزبيدي التأكيد على موقف الانتقالي الجنوبي والمجلس الرئاسي الداعم لدعوات إيقاف الحرب، والجهود الأممية والدولية الهادفة لإحلال السلام بالمنطقة، مشيرا إلى أن قيادتي الانتقالي والرئاسي تعاطت بإيجابية مع الجهود الدولية الهادفة لتمديد الهدنة، بالوقت الذي واصلت فيه مليشيا الحوثي تعنتها ورفضها لتلك المساعي، وذهبت بعيدا لتواصل خروقاتها، وتحشيدها العسكري لتقويض جهود إيقاف الحرب، مشددا على ضرورة تبني المجتمع الدولي موقفا حازما من تلك التحركات ووضع حد لها حتى لا تصاب تلك الجهود بمقتل.

ولفت إلى أن القيادة السياسة بالجنوب ستتعاطى بإيجابية مع دعوات السلام غير انها ستظل منفتحة على كل الخيارات لحماية أمن واستقرار المناطق المُحررة وحماية المصالح الدولية، وتأمين ممرات الملاحة الدولية بالبحر الأحمر وباب المندب.

وخلال لقائه بسفير بريطانيا ريتشارد أوبنهايم، قال الرئيس الزبيدي إن المجلس الرئاسي نفذ ما عليه من التزامات تجاه الهدنة، وتعاطى بإيجابية مع جهود المجتمع الدولي لتمديدها.

وخلال لقاءه بوزير الدفاع بحكومة المناصفة اللواء محسن الداعري شدد الرئيس الزبيدي على أهمية رفع اليقظة العسكرية، والرد بكل قوة وحزم على أي على محاولة تعدّي على القوات العسكرية المرابطة بجميع الجبهات، والتنبه لأي محاولة تسلل أو توغل قد تقدم عليها عناصر الحوثي إلى مواقع التماس.

من يتحمل مسؤولية فشل تمديد الهدنة؟

بدوره حمل رئيس مركز سوث24 للأخبار والدراسات إياد الشعيبي المجتمع الدولي بدرجة رئيسية مسؤولية فشل تمديد الهدنة نتيجة سياستهم التي تقوي موقف الحوثي.

وقال: «فشل الهدنة تتحملها بصورة رئيسية سياسات المجتمع الدولي وسفراء الدول الغربية لدى اليمن».

وأوضح: «يعود سبب تقوية وتعزيز مواقف الحوثي لسياساتهم العنجهية، التي تسهم بقوة في تطرّفهم، إلى تهيئة الدول الغربية لهذا المشهد من خلال تدخلاتها أو من خلال الجهات الاستشارية التي تمولها لهذا الهدف».

وأضاف: «وبناء على ما رصدناه أعلاه والذي اقتصر على تعليقين، يمكننا القول إن هذا الاقتصار يأتي لكون معظم السياسيين يحملون من وجهات نظرهم مليشيا الحوثي وتراخي المجتمع الدولي مسؤولية فشل الهدنة التي ورغم استمرارها لاشهر كانت تحدث خروقات حوثية لم يشجبها أو يدينها المجتمع الدولي ما دفع المليشيا للتعنت رغم التنازلات التي قدمت».

فيما رأى السياسي جابر محمد أن مليشيا الحوثي هي من تستغل مصالح الناس لتعرقل تمديد الهدنة خدمتا لإيران الراعية لها، فيما المجلس الرئاسي يبحث عن سلام.

وقال: «مجلس القيادة الرئاسي يبحث عن سلام عادل يسهم بإنهاء الحرب وليس فقط عن هدنة مؤقتة».

واضاف: «الحوثي يستغل مصالح الناس لكسب مزيد من المصالح الشخصية لجماعته فقط، ومن يرفض الهدنة يبحث عن تخفيف الضغط عن إيران على حساب المصالح الوطنية».

وشجّعت الاستجابة الحكومية لمطالب الحوثي بصرف رواتب الموظفين وفتح مطار صنعاء وموانئ الحديدة لمنحه سقفاً أعلى للتفاوض مستغلة الغلاف الإنساني، وذلك دفعهم بالفعل لطرح مطالب مستحيلة؛ على شاكلة التقاسم مع حكومة المناصفة المعترف بها دوليا في إيرادات النفط والغاز.

ماذا يعني قبول الحكومة بمطالب الحوثي؟

تمادي المجتمع الدولي من عنجهية الحوثي وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية من خلال ضغوطات المجتمع الدولي على حكومة المناصفة بتقديم تنازلات مستمرة والتي تقبل بها إرضاء للمجتمع الدولي كان له الأثر السلبي بعدم تحقيق اي سلام، وزاد من تعنت الحوثي بضرب كل جهود الوساطة الدولية عرض الحائط، حتى ظهر الوسطاء الدوليون وكأنهم دمى متحركة بيد المفاوضين الحوثيين يداعبونها وقت الحاجة ويرمونها بعد انقضاء الحاجة لتأتي إليهم مرة اخرى صاغرة ذليلة تتوسل رضاهم.

وقبول الحكومة بتنفيذ مطالب الحوثي كالرواتب وتقاسم إيرادات النفط والغاز، لاشك ستظهر مرتبات ومتغيرات ووقائع جديدة لأطراف في معادلة المشهد السياسي ستقلب الطاولة على رؤوس المتحاورين ورعاة الحوار وهو ما غاب عن الوسطاء الأمميين، والحكومة، والمتغيرات في معادلة عودة المفاوضات وقبول تمديد الهدنة هو ان الجنوبيين لن يقبلوا باي تنازلات للحكومة اكثر مما مضى وخاصة دفع المرتبات بمناطق الحوثي، وتقاسم عائدات ثروات النفط والغاز التي مصدرها محافظات الجنوب كشبوة وحضرموت او من مأرب اليمنية، لاسيما إن معظم المستفيدين منها من المقاتلين الحوثيين سواء حسب بيانات 2014 او ما بعده وحتى اليوم، فلا يعقل ان تقبل الحكومة او يحاول الرعاة الأمميين فرض شروط الحوثي غير المقبولة منطقيا فكيف يدفع ابناء الجنوب بالمناطق المحررة رواتب وعائدات من حقول النفط والغاز لقوات انقلابية لتحاربهم في جبهات القتال ولا تعترف بمواثيق الهدنة او دعوات السلام وترتكب آلاف الخروقات في كل هدنة منذ اندلاع الحرب 2015م وحتى اليوم، علما بان كشوفات الخدمة المدنية ووزارة الدفاع شهدت تجريفا لبينات الموظفين بالسلك العسكري والامني والمدني أيضاً.

وهذا إن حصل سيكون الخطأ الفادح الذي سيدفع ثمنه رعاة السلام دوليا وإقليميا وسيقوض عملية السلام ووقف الحرب راسا على عقب، لان تمديد الهدنة بهذه الشروط التعجيزية سيؤثر على الوضع المعيشي للمواطنين بالجنوب، وما سيقود له من تصعيد شعبي يلقي بتبعاته على مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية خصوصا وأنّ الخدمة المدنية بمناطق الحوثي تم تجريفها، وبات معظم الموظفين حتى من هم بقاعدة بيانات 2014، يعملون لدى الحوثي أو تحت سلطتهم، وهذا يعني بالمحصلة أن الجنوبيين سيدفعون من ثرواتهم رواتبا لموظفين وجنود ومقاتلين يهدد الحوثي بهم كل يوم باجتياح الجنوب، فيما لا تزال آثار غزوهم عام 2015 لعدن شاهدة على حجم الدمار والضحايا.

عندما يطالب الحوثي بدفع الرواتب من عائدات النفط هذا يعني من عائدات حضرموت، وشبوة، وهي أهم محافظات الجنوب المنتجة للنفط والغاز، لذا، سيتحمّل الجنوبيون بدرجة أساسية كلفة دفع الرواتب من مناطقهم. قبل الجنوبيون حتى الآن، ضمن شراكتهم بالسلطة بدفع مرتبات الحكومة المعترف بها وموظفي المناطق المحررة من الشمال كتعز على سبيل المثال، من إيراداتهم النفطية والمالية المختلفة رغم أنّ عشرات آلاف الموظفين الجنوبيين بالقطاعين العسكري والمدني لا يتسلمون رواتبهم بانتظام أو يتسلمون مرتبات لا تتجاوز الـ50 دولاراً بالشهر الواحد.

ردود الفعل الجنوبية

إذا قبلت الحكومة بتنفيذ مطالب الحوثي فسيقود ذلك لردود فعل جنوبية قد تكون أكثر تطرفا، وتدفع نحو منع وصول الحكومة للموارد بالجنوب خصوصا وأنّ مأرب لا تزال تحتفظ بإيراداتها لنفسها ولا تساهم في رفد خزينة الدولة بأي شيء.

هذا السيناريو قد يؤدي لانقسام حقيقي لا رجعة فيه داخل المجلس الرئاسي المشكل حديثا، وربما يؤجج خلافات عاصفة، طالما تعامل معها الجنوبيون بنوع من الاتزان والتوزان خلال الفترات السابقة.

ردود الفعل لشعب الجنوب وقواته المسلحة الجنوبية وقيادته السياسية ممثلة بالمجلس الانتقالي الجنوبي لم تأت فجأة، بل سبقها تصريحات ومواقف واضحة عبرت عنها تصريحات قيادات سياسية بالانتقالي، ومن مختلف شرائح المجتمع الجنوبي.

رسالة للمشاط وحكومته

الخلاصة نستنبطها مما قاله الصحفي عبدالله الصاصي في مقاله بعنوان (تهديد المشاط جاء بعد انهيار الشرعية لماذا؟)، حيث قال: «لم نسمع من مهدي المشاط اي تهديد بضرب مواقع الشركات النفطية عندما كانت الشرعية في اوجها وسيطرتها على القرار الانفرادي قبل الشراكة مع المجلس الانتقالي الذي استحوذ مجمل القرارات، ليحولها في الاتجاه الصحيح».

واكد ان التهديدات التي اطلقها المشاط دليل لا يقبل الشك ان الشرعية الاخوانية هي من تمول مناطق سيطرة الحوثي بالشمال طيلة سنوات الحرب الثمان وهي ذاتها الشرعية التي اعانته على الصمود والسيطرة على عدة محاور في تخادم واضح».

وأضاف: «في تغريدة المشاط تأكيد على الانهيار الكلي للشرعية الاخوانية ودنو اجلها وفي هذه الحالة فقد الداعم الذي بدونه لا يستقيم العود الحوثي وستنكسر شوكته حينما تصل القوات المسلحة الجنوبية ويتم البسط على الآبار النفطية ومواقع التصدير للخامات المستخرجة من الارض الجنوبية ويصبح القرار بيد المجلس الانتقالي المفوض من اهل الارض التي تقبع فيها هذه الحقول النفطية ولهم الحق بالتصرف فيها طالما والارض جنوبية كانت مغتصبة من قبل هوامير شرعية لم تعد لها صلاحية اتخاذ القرار على أهل البلد».

واختتم: «على المشاط وحكومته أن يعلم أن الجنوب ليس لقمة سائغة مثل السابق، فقد أصبح النار الموقدة التي أحرقت الشرعية وأخرجتها من المشهد سياسياً وعسكرياً وسينال حكومة صنعاء وجيشها نفس المصير في حال التعدي على الحدود وضرب مواقع النفط الجنوبية».